الأحكام الشرعية لصور التلقيح الصناعي

* د.علي جمعة أبو عميد

الملخص

يُعدّ التلقيح الصناعي من المواضيع المستجدة أو ما اصطلح عليه بـ (النوازل)، وهي مسألة عرفها الفقهاء الإسلامي ورتب عليها أحكاماً شرعية لما لها من أهمية؛ لأنها شغلت بالعلماء والفقهاء والأطباء على حد سواء، ولما لها من آثار قد تكون سلبية على الجنس البشري إذا حادت عن الضوابط الشرعية؛ فهي مسألة تمس حياة الإنسان ووجوده وجنسه مباشرة، واستغلت في الدول الغربية والأسبوية وغيرها بشكل أساء إلى الكرامة الإنسانية، وأصبحت تستعمل بشكل منافٍ للدين والأخلاق والقيم الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بعملية التلقيح الاصطناعي بكل أشكاله وصوره، فكانت البداية بمقدمة تمهيدية للتعريف بأهمية موضوع الدراسة، ثم تناولت الدراسة تعريف التلقيح لغة واصطلاحاً، كما تناولت مفهوم التلقيح عند الحنفية والشافعية والأحكام التي رتبها على تلك المسألة، كما تعرضت الدراسة إلى إعطاء نبذة تاريخية مبسطة عن التلقيح لدى المصريين القدامى والعرب قبل مجيء الإسلام، ولمحة موجزة عن بداية استخدام التلقيح على البشر عملياً.

إضافة إلى أن هذه الدراسة تناولت مسألة التلقيح الداخلي بين الزوجين، لتبيين الأحكام الشرعية المترتبة عليه، من خلال الآراء الفقهية التي أُثيرت من القائلين بعدم الجواز والقائلين بالجواز، والشروط التي تم الاتفاق عليها بشأن المسألة، التي يجب اتباعها ومراعاتها عند اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي

بكل أقسامه وصوره، سواء أكان التلقيح الاصطناعي الداخلي أم التلقيح الاصطناعي الخارجي، وبيان الأحكام الشرعية المترتبة على كل منهما بين الزوجين وغيرهما، من خلال تناول صور التلقيح الاصطناعي الخارجي التي حددها العلماء والفقهاء، وانتهت الدراسة بخاتمة أوجزت ما توصلت إليه.

*عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين
المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأحكام الشرعية المترتبة على عملية التلقيح الصناعي؛
لأنه من المعلوم من الدين بالضرورة أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق المصالح ودرء
المفاسد، وتنظيم الحياة الزوجية واستتباط الحكم الشرعي لكل نازلة لم يرد بشأنها حكم
من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس، ومن مقاصد الشريعة تحديد القيود والإجراءات
العلاجية لهذه المسألة، وبيان حدود الطيب فيما يمكنه القيام به وما لا يمكنه.

ومن هذا المنطلق اهتمت الشريعة الإسلامية بالإنسان وجعلت له أحكاماً من استقرار
هو سعادته، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً
وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُرْوِجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾
(سورة الشوري الأيتان 49-50)، وقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ
يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ (سورة الطارق الآية 5). والإنسان منذ وجوده على البسيطة
عاش في جماعات نسج فيها العديد من العلاقات الاجتماعية، سعى بكل جهد إلى تغيير
نمط حياته وواقعه نحو الأفضل، فبدأ بالتجارب البدائية وتطور حتى وصل إلى ما وصل
إليه الطب حالياً من تجارب علمية غيرت مجرى حياته.

ففي الآونة الأخيرة ابتكر الطب الحديث طرائق متعدّدة ومختلفة لعلاج
بعض من أنواع العقم التي كان يعاني منها الزوجان، فكان التلقيح الاصطناعي "Artificial
fertilization" ثورة علمية واجتماعية بكل المقاييس؛ لأن الطب حديثاً قام بدور إيجابي لمن
يرغب في الإنجاب، والتلقيح الصناعي كان علاجاً لبعض الأمراض الخلقية أو الوراثية،
وهنا يكمن دور الشريعة في وضع الضوابط والحدود التي لا يجب للطبيب أو الزوجين أن
يتجاوزها، وما هو ممكن طبيّاً قد يصبح جائزاً شرعاً، ولا يتم ذلك إلا بوضع تصور عام
تُراعى فيه الأحكام الشرعية ومصالح الزوجين والطفل والمجتمع، التي أوجب الشرع
مراعاتها، لكيلا تتحول حياة الإنسان إلى العبث والحرية إلى فوضى، إضافة إلى
أن هذه المسألة تتصل بالإنسان مباشرة من حيث صفاته الوراثية "Genetic traits" ونسبته
إلى جهة الأب والأم "The quality of sex and its future" ونوعية جنسه ومستقبله.

والخطة التي تم اتباعها في هذه الدراسة، هو اتباع المنهج الوصفي التحليلي، لبيان

الأحكام الشرعية المترتبة على مسألة التلقيح الصناعي بكل أشكاله وصوره، فكانت البداية بمقدمة وستة مباحث، الأول: تم فيه تعريف التلقيح وتاريخه، والثاني: تناول أقسام التلقيح الصناعي، والثالث: تمّ فيه التعرض إلى شروط التلقيح الصناعي، والمبحث الرابع: تناول مخاطر التلقيح الصناعي، وأمّا المبحث الخامس: فقد تمّ فيه التعرض إلى التلقيح الصناعي وصوره الداخلي والخارجي، والمبحث السادس: تناول الحكم الشرعي للتلقيح الصناعي بصفة عامة وآراء العلماء حوله، وخاتمة البحث.

المبحث الأول: تعريف التلقيح وتاريخه

أولاً: تعريفه: - اهتم علماء اللغة والاصطلاح بتعريف التلقيح لإبراز معناه، وعُرف في اللغة: "التلقيح من اللقح ويعني لغة: الحمل، والملاقيح: الأمهات وما في بطونها من الأجنة" (مختار الصحاح مادة ل ق ح 1994)، وهو من اللقاح وأصله للإبل، ثم استعير في النساء فيقال: لُقحت إذا حملت، وتجمع على ملاقيح، أي ما في بطون النوق من الأجنة. (لسان العرب ل ق ح 1979) قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ (سورة الحجر الآية 22). واصطلاحاً: عُرّف " بأنه إدخال مني سليم في العضو التناسلي للمرأة بغير الطريق الطبيعي" (طه 1999 ص 88)، أي نقل الحيوانات المنوية صناعياً من الذكر إلى مهبل الأنثى، وعُرف: بأنه إجراء عملية التلقيح بين حيوان الرجل المنوي وبويضة المرأة عن غير الطريق المعهودة، وعُرف أيضاً: بأنه عملية تُجرى لإدخال المنى في المهبل بغرض تلقيح البويضة داخل الرحم أو زرع البويضة الملقحة في أنبوب الاختبار داخل رحم المرأة التي ترغب في الحمل، لضرورة علاجية تكمن في علاج آثار العقم لتمكين الزوجين من الإنجاب (طه 1999 ص 88).

والتلقيح عرفه المصريون القدامى منذ فترة طويلة في الأوساط الشعبية ويسمى عندهم بـ "الصوفة" (مدكور 1969 ص 132)، وكانت تستخدم في حالة عقم الزوج مع قدرة الزوجة على الإنجاب وتستخدم بقذف الزوج على الصوفة، وتقوم الزوجة بوضعها في المهبل على أمل النقاء البويضة بنطفة زوجها، وكذلك العرب قديماً عرفوا التلقيح الصناعي من خلال العمليات التي كانوا يجرونها على الحيوانات في القرن الرابع عشر الميلادي، حيث كانت بعض من القبائل العربية تُلقح خيولها من نطف لخيول أصيلة ذات صفات مميزة (حجازي 2001 ص 71).

وعُرف التلقيح قديماً باسم الاستدخال، وإن لم يكن بالأنواع التي وصل إليها العلم الحديث، وأشاروا إليه باسم الاستدخال، وهو إدخال المنى Semen إلى المرأة Without intercourse بغير جماع، ورتبوا عليه جملة من الأحكام الشرعية كوجوب العدة في بعض

الحالات، وثبوت النسب من عدمه في صور أخرى، قال ابن عابدين: إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج فأنزل، فأخذت الجارية ماءه في شيء، فاستدخلته فرجها فحملت وولدت، فالولد ولده والجارية أم ولد له (حاشية ابن عابدين 3/528). قال البجيرمي وهو يتحدث عن المعتدة من فرقة الطلاق: وكوئء استدخال المني المحترم حال خروجه، ولو باعتبار الواقع فيما يظهر، كما لو خرج بوئء زوجته ضاناً أنها أجنبية، فاستدخلته زوجة أخرى أو أجنبية اعتباراً بالواقع دون اعتقاده (الخطيب 1967/4/38).

والماء المحترم هو المشروع بين الزوجين، فيكون استدخاله في هذه الحالة كالجماع المشروع، كما إذا نقل إلى زوجة أخرى له، وأمّا الماء غير المحترم فهو ماء الزنا، ويمثل الصور المحرمة من التلقيح الاصطناعي، قال ابن خلدون: "واعتماداً على ما ذكر ابن سينا والفارابي، أنه يمكن تخلق إنسان من المني في بيئته الطبيعية، وإمكانية نشوء الجنين بغير الطريق الطبيعي للتكاثر، إلا أن ذلك يُعدّ منوطاً بالإحاطة بأجزائه ونسبته وأطواره وكيفية تخليقه في رحمه، وعلم ذلك علماً محصلاً بتفاصيله، لا يشذ منه شيء من علمه، سألنا له تخليق هذا الإنسان، إلا أنه استدرك قائلاً: وأنىّ له ذلك؟" (بن خلدون 1983ص513) مشيراً إلى عجز العلم في عصره عن معرفة تلك الأشياء، وهذه إشارة إلى إمكانية نشوء ما يُعرف حالياً بطفل الأنبوب.

ثانياً: تاريخه: أول نجاح للتلقيح الصناعي هو الذي قام بها الطبيب الإيطالي (لازدا سبالانزا) في عام 1780م عندما تمكن من حقن المني في رحم أنثى الكلاب، وتلاه الروسي (إيفانوف) الذي كان يعمل في مجال التلقيح الصناعي على الحيوانات في عام 1900م، وانتقلت التجارب إلى التلقيح خارج الرحم وتلقيح بويضات بحيوانات منوية في عام 1934م نتج عنها ولادة عجل، ثم تكونت أول جمعية للتلقيح الصناعي بالدانمارك في عام 1936م، واستخدم التلقيح الصناعي في أوائل القرن العشرين حين تمكن العلماء من تلقيح الحيوانات والاحتفاظ بمنيها لاستخدامها في تلقيح حيوانات أخرى (القبسي 2001ص17-22)، وأول تجربة لأطفال الأنابيب كانت في عام 1945م حين تمكن طبيب من جامعة هارفارد بأمريكا من تلقيح بويضات امرأة خارج الرحم، وتوالت التجارب على الإنسان كالتجربة التي قام بها طبيب إيطالي متخصص في أطفال الأنابيب في عام 1958م، وعالج انسداد قناة فالوب، وتكلت الجهود بتلقيح بويضة "ليزا براون Liza brawn" بمني زوجها "جون براون John brawn" في عام 1977م وولادة أول طفلة أنابيب اسمها "لويزا براون".

وبما أن التلقيح الاصطناعي يقتضي تدخلاً طبيياً بداعي الإنجاب من قبل الغير(زهرة 2008ص17)، بعد أن كان ذا علاقة خاصة بين الزوجين، فإن وسائله تطورت في العقدين الأخيرين من القرن الحالي بدءاً من التلقيح الاصطناعي الداخلي بين الزوجين، مروراً بالتلقيح الصناعي الخارجي، والأصل في تخلق الجنين هو السائل المنوي الذي يخرج من الرجل إلى رحم المرأة المستعد لاستقباله، فإذا التقى الحيوان المنوي بالبويضة؛ فإنهما يختطان ويمتشان(معام التنزيل والتأويل 1992/8/394)، وهو التلقيح الطبيعي، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ . يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ (سورة الطارق الآية 5-7) والماء الدافق هو ماء الرجل وماء المرأة اللذان يتكون منهما الولد .

وإذا تعذر التلقيح الطبيعي، فإنه يلجأ إلى التلقيح الاصطناعي بأخذ السائل المنوي من الرجل ويدفع داخل الرحم عند انعدام قدرة الزوج أو انعدام إمكانية التقاء الحيوان المنوي بالبويضة بعد معالجته وحقنها إلى رحم الزوجة. وأمّا الطريقة الأخرى فهي التي تتم عن طريق سحب البويضة من المبايض عند سلامة الرحم أو صحة مبيض، مع توافر العدد الكافي من الحيوانات المنوية الصالحة، وتعطى للزوجة أدوية منشطة لإنتاج بويضة أو أكثر، ومتابعتها بإجراء الفحوصات اليومية للتعرف على الهرمونات المفرزة من المبايض، حتى يتم ظهور أكياس البويضات في المبيض، وقبل التبويض تتم عملية تنظير لرؤية المبايض والرحم، وسحب البويضة التي على وشك النضوج، وتوضع في سائل ذي خواص معينة، ويوضع الجميع في حاضنة ذات خواص معينة، وغسيل البويضات بمحاليل خاصة حتى تزول عنها الشوائب، ومن ثم أخذ السائل المنوي من الزوج يمرر على عدة محاليل للحصول على جزء من الحيوانات المنوية، وبعد فترة يتم وضعها في البويضة، مع ملاحظة عملية الإخصاب التي تتم بين الحيوان المنوي والبويضة، وتترك البويضة لمدة أربعة أيام، وهي من أكثر المراحل أهمية؛ لأن الفحوصات الطبية تُجرى على البويضة المُخصبة للتأكد من سلامتها من أي خلل وراثي "Hereditary defect" قد يؤثر على المولود مستقبلاً، وبعدها تنقسم الخلايا ويزرع الجنين "Conception" في الرحم، وتُعطى المرأة هرمونات لمدة أسبوعين تقريباً للتأكد من التصاقها، وعند حصول الحمل توضع المرأة تحت المراقبة، وفي عدم حصول الحمل يمكن تكرار العملية مع الأخذ في الاعتبار سن الزوجين من الناحية العلمية بأن لا تتجاوز تسعاً وثلاثين سنة خوفاً من حالات منغولية أو أي تشوهات أخرى (أطفال الانابيب بين العلم والشريعة ص60 - 64) "Mongolian cases or deformities" قد تصيب الطفل في المستقبل .

ويتميّز التلقيح الاصطناعي بأنه إنجاب طبي معاون، يقتضي تدخلاً طبيّاً لمساعدة الزوجين على الإنجاب، لاستبعاد العلاقة الجنسية غير المشروعة وسيلة للإنجاب، ولذلك تعرض علماء الفقه الإسلامي الأقدمون لهذه المسألة في نطاق نظري عُرف عندهم بالاستدخال أو قدرة المرأة "The ability of women to enter her husband's sperm" من استدخال مني زوجها أو غيره إلى رحمها، ووردت أقوال لفقهاء الحنفية والشافعية حول حكم العدة، والمسألة عندهم ليست بغريبة، لكنها بقيت حالة افتراضية لم تبرز إلا عندما أصبحت واقعاً. تناولها العلماء المحدثون بالكثير من الأبحاث والدراسات، والوصول إلى الحكم الشرعي "Access to the Islamic ruling" لهذه المسألة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية التي أبرزت آراءهم حول جواز هذه المسألة، إذ أباح كثير من الفقهاء والعلماء المحدثين اللجوء إلى التلقيح الصناعي الداخلي والخارجي بأشكالهما المختلفة عند الضرورة، كانهدام الخصوبة بين الزوجين حال قيام الزوجية، مع ضرورة الأخذ بالاحتياط اللازم للحفاظ على عدم اختلاط النطف والبويضات من أشخاص آخرين غير الزوجين، وعدم انكشاف العورة إلا للضرورة، والأصل في الشريعة حرمة اطلاع أحد الجنسين على عورة الجنس الآخر، وأمام حكم الاطلاع على العورة المغلظة والنظر إلى السواتين، اتفق الفقهاء على جواز اطلاع أحد الجنسين على عورة الجنس الآخر عند الضرورة؛ لأن عورة المرأة تظل حراماً على الرجل وعورة الرجل تظل حراماً على المرأة، ولا ينحسر هذا التحريم إلا لضرورة كما هو الحال في ممارسة بقية أنواع الطب والعلاج.

المبحث الثاني: أقسام التلقيح الصناعي

التلقيح الصناعي بين الزوجين الأصل فيه أن يكون الحمل نتيجة لالتقاء نطفة الرجل ببويضة المرأة داخل الرحم، وهو الاتصال الجنسي الطبيعي بين الزوجين، والإنجاب الطبيعي لا يختلف عن التلقيح الصناعي الداخلي إلا في كيفية إيصال ماء الرجل إلى المكان المناسب في مهبل المرأة أو رحمها "Woman's vagina or uterus"، وهو الاتصال الجنسي المشروع في الإنجاب الطبيعي "Natural reproduction"، ويُعرف بالحقن في التلقيح الاصطناعي الداخلي، والفقهاء المتقدمون لم يعرفوا التلقيح الصناعي في هيئته الحديثة، ولكنهم عرفوا استدخال المنى، إلا أن هذا الأمر جعلهم يتعرضون إلى شرعية هذا النوع من الإنجاب من حيث التعارض مع قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَاِنثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَاِنثَاءً وَيَجْعَلُ

مَنْ يَشَاءَ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿ (سورة الشورى الآيتان 49 - 50).

وقد يقال: إن التلقيح بهذا المعنى يُعدّ خرقاً لقوانين الطبيعة، والآيات القرآنية تدل على قدرته وعظائه وفي اختلاف الناس ما بين عقيم وولود، وما بين إناث وذكور، فالعقم من مشيئته تعالى، وهو كالأمرض التي يجوز التداوي منها، والتلقيح وسيلة من وسائل التداوي، ولما كان العقم أياً كان سببه لا يعدو أن يكون مرضاً، فإن النبي ﷺ قال: "تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا ووضع له شفاء" (صحيح البخاري ج7 ص158).

ومما يوجب العلاج أن الشريعة لا تجيز التبني، قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ (سورة الاحزاب من الآية 4) ومن ناحية أخرى فإنه ما دام الرجل قد أنجب أو يمكنه الإنجاب بالعلاج والمساعدة الطبية المشروعة فإنه ليس بعقيم، فالرجل العقيم هو الذي يستحيل عليه الإنجاب ولو بالمساعدة الطبية، وأما إذا كانت المساعدة الطبية يمكنها تذليل الصعوبات التي تحول بينه وبين الإنجاب بطريق مشروع، فلا يُعدّ ذلك خروجاً على الدين، والتجارب العلمية تمت بأسبابه تعالى بأخذ الحيوان المنوي وأخذ البويضة من المرأة وفي البيئة التي حدّدتها حكمته تعالى، ولا يتم أي نجاح إلا بإرادته تعالى، فهو الذي قرره في غيبه الأزلي ولو لم يردده الله ما حدث وما تم.

وبالحديث عن استدخال المني الذي يشبه التلقيح الاصطناعي الداخلي، لا بد من تناول الآراء الفقهية حول التلقيح الداخلي والنصوص الشرعية بشأن مقطوع الذكر الذي يلحقه الولد؛ لأنه كما قيل: إنه ينزل ماء يخلق منه الولد، والخصي والمجبوب إذا كانا ينزلان وفارقاً زوجتيهما بعد خلوة وجبت العدة، وإن حصل لزواجهما حمل فإنه لا ينتفي عنهما إلا باللعان، ولا يجوز لأحد نفي حمل زوجته إلا إذا اعتمد على أمر قوي، فلا يجوز أن يعتمد على عزله ولا على ضنه بأن كان يطأها بين فخذيهما حيث كان ينزل، وإذا عالج الرجل خليلته فيما دون الفرج، فأخذت ماءه في شيء فاستدخلته فرجها فعلق وتولدت، فالولد ولده (حاشية الدسوقي ج4، 468).

قال الشيخ محمود شلتوت: "من المعلوم أن تخلّق الولد إنما هو السائل المنوي الذي يخرج من الرجل، فيصل إلى الرحم المستعد للتعامل، يتخلّق الولد من هذا السائل متى وصل إلى الرحم، وإن لم يكن وصوله عن طريق الاتصال الجسماني المعروف، وهذا قدر عرفه الناس جميعاً، وعرفه فقهاؤنا وجاء في كلامهم: "إن الحمل قد يكون بإدخال الماء للحمل دون اتصال"، ورتب الفقهاء على ذلك وجوب العدة، وهذا صريح في اعترافهم بأن وصول الماء عن غير الطريق المعتاد قد يكون وسيلة لشغل الرحم بالجنين، وهو يتضمن

تقرير المبدأ المعروف في تكوّن الطفل من الماء الحيوي دون الحاجة إلى العملية الجنسية، وما الاتصال الجسماني إلا وسيلة معتادة لا يتوقف عليها تكوّن الولد الذي هو من الماء المستكمل مؤهلاته الطبيعية " (افتاوي الإسلامية 1983 ص297)، ويضيف الشيخ شلتوت قائلاً: " إن التلقيح الصناعي الإنساني يعتبر تصرفاً واقعاً في دائرة القانون والشرع التي تخضع لحكمها المجتمعات الإنسانية الفاضلة إذا كان بماء الرجل لزوجته، ويكون عملاً مشروعاً لا إثم فيه ولا حرج، فضلاً عن أنه قد يكون في هذه الحالة وسيلة للحصول على ولد شرعي يذكر به والده؛ فالحمل قد يكون باستدخال المني في المكان المناسب من رحم الزوجة دون اتصال كالحقن كما في التلقيح الصناعي الداخلي، فوسيلة إدخال المني لا يتوقف عليها تكوّن الجنين الذي هو من الماء الذي يستكمل مؤهلاته الطبيعية " .

وتبلورت الآراء الفقهية في الفتاوى والمؤتمرات والندوات التي شارك فيها الكثير من العلماء والأطباء المحدثين بالعديد من البحوث والدراسات في شأن التلقيح الاصطناعي، كالفقهاء الصادر عن دار الإفتاء المصرية رقم 630 لسنة 1980م، التي تناولت مسألة التلقيح الصناعي بأشكاله المختلفة في إطار أحكام الشريعة، وتوضيح شروط الممارسة لتلك الوسائل في البلاد الإسلامية، وكذلك تناول مجلس المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد بالأردن في أكتوبر 1986م البحوث المقدمة حول جواز التلقيح الصناعي، وقرر بالإجماع جوازه بين الزوجين.

وأما بالنسبة للتلقيح الخارجي فقد أجازته الغالبية (افتاوي الإسلامية 1983 ص3213). إضافة إلى أن لجنة في الأردن تشكلت من علماء الشريعة والطب بشأن التلقيح الصناعي، وأصدروا الفتوى التي عقدت في 1992/10/22م إلى 1992/12/17م، عرض الأطباء فيها الظروف التي تدعو إلى التلقيح، وبينوا الأحوال التي يتم فيها والمضاعفات المترتبة عليه، مع توضيح عملية التلقيح التي لا تتم إلا بعد إجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من سلامة الزوجين، ونتج عن تلك الندوات والمؤتمرات قرارات تتمثل في النقاط التالية، الأولى: إن العقم يمكن أن يعتبر مرضاً، وأن للزوجين أو أحدهما حق طلب العلاج منه ولو أدى إلى انكشاف عورتهما بقدر الضرورة، الثانية: عند تعذر الإنجاب بالطريق الطبيعي جاز تلقيح الزوجة بذات مني زوجها، دون شك في استبداله أو اختلاطه بمني غيره من إنسان أو حيوان، فإذا حصل الحمل ثبت النسب تخريجاً على ما قرره الفقهاء في النقول من وجوب العدة وثبوت النسب على من استدخلت مني زوجها في محل التناسل منها، الثالثة: إن استخدام أي طريق ثالث في وسائل الإنجاب يعتبر باطلاً وغير شرعي

يستوجب التعزير، وإذا ما تم استخدام نطف ذكرية من غير الزوج أو بويضات من غير الزوجة، أو لقيحة جاهزة من نطفة ذكرية وامرأة غريبة، أو ما يطلق عليه المستأجر "Leaseholder" لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب، فإن ذلك يُعدّ في حكم الزنا وهو محرم، الرابعة: إذا تم تلقيح الزوجة بماء زوجها حال قيام الزوجية بماء الزوج إلى رحمها، وهو ما يعرف بالتلقيح الداخلي، فإن ذلك جائز إذا كان علاجاً لحالات العقم "Cases of infertility" ولو احتمالاً، الخامسة: إذا تم تلقيح الزوجة بمني زوجها في أنبوب الاختبار "Test tube"، ويُعرف بطفل الأنبوب أو التلقيح الصناعي الخارجي، وأعيدت اللقيحة إلى رحم الزوجة حال قيام الزوجية فإن ذلك جائز، شريطة أن يقوم بهذه العملية أطباء مسلمون يوثق بهم، فإن لم يوجد فلا بد من وجود رقابة تضمن سلامة العملية، والأخيرة: أن يتم التلقيح بين الزوجين (غانم 2001ص242).

ويرى بعض العلماء والفقهاء المحدثين بضرورة التوقف عن الفتوى في التلقيح الاصطناعي، فمنهم من حكم بالتحريم ورفض فكرة التلقيح الصناعي، واستدلوا بقاعدة سد الذرائع وشعور المولود بالتلقيح الصناعي عندما يستمع إلى قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ (سورة الطارق الآية 5 - 6) وقوله: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴾ (سورة المرسلات الآية 20 - 21). وبالنظر إلى قوله تعالى: ﴿ دَافِقٍ ﴾ و﴿ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴾، فمنهم من استند في التحريم إلى اعتبار العقم مرضاً تُباح به انكشاف عورة المرأة لضرورة المعالجة، ورد على هذا القول: إن قاعدة سد الذرائع لا تنطبق على التلقيح الصناعي، وهذه القاعدة تعمل في ما يؤدي إلى الحرام بشكل مؤكد، وهذا لا يجوز شرعاً.

وأما الذين استشهدوا بأن الماء يجب أن يكون دافقاً وينتهي في قرار مكين، فالأمر في طفل الأنبوب؛ ففي التلقيح الصناعي يخرج من الأب بشكل دافق ويستقر في رحم الأم واستخراجه عن الطريق الدافق كأن يستخرج بألة فليس في دلالة الآية المنع، وإنما في الآية تنبيه إلى تكوين أصل الإنسان وهو من ماء الرجل، وهي إشارة إلى قدرته تعالى على الخلق، فالآية الكريمة تقرر الكيفية الأساسية في تكوين الولد وطريقة خروجه إلى الدنيا. وأما عملية الزرق التي تحدث عنها الشيخ مصطفى الزرقاء بقوله: إن الذي يحصل فيها تؤخذ نطفة الرجل وتزرع في مهبل الزوجة كالمباشرة الطبيعية بين الزوجين، إذ لا فرق سوى الاستعاضة عن عضو الذكورة بمزرقاة تزرق بها نطفة الزوج في الموقع المناسب من مهبل الزوجة أمام عنق الرحم "Cervix uteri". وهي علاج فكما يجوز للإنسان أن

يدخل الأدوية النافعة إلى جسمه، فكذاك المرأة إذا أدخلت نطفة زوجها للعلاج عن طريق صناعي إلى رحمها؛ لأن الأصل سواء الطبيعي أو الصناعي جواز وضع الأدوية في الرحم للعلاج، فكذاك يجوز وضع ماء الرجل في رحم المرأة عن طريق صناعي؛ لأنه علاج لحالة مرضية.

ووجه الاستدلال أن الإنجاب يتم عن طريق المباشرة الزوجية الطبيعية، قال تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لَأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 221) أي نساؤكم مكان زرعكم وموضع نسلكم، والمعنى أن التلقيح الذي يتم بين البويضة والحيوان المنوي للزوجين يتم عن طريق المباشرة الطبيعية، بينما التلقيح الاصطناعي يتم عن طريق الأنبوب أو غيره، وهو مخالف لنص الآية الكريمة. ورد على هذا القول بأن المقصود بالآية عكس ما ذهبوا إليه. قال الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: "واختلف أهل التأويل في معنى قوله تعالى: ﴿ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾، فقال بعضهم: معنى أنى: كيف؟ وقال آخرون: من حيث شئتم وأي وجه أحببتم" (تفسير الطبري، 4/398-406)، وكلمة "أنى" في العربية إذا ابتدئ بها في الكلام على المسألة عن الوجوه والمذاهب فكان القائل إذا قال لرجل: أنى لك هذا الشيء؟ بمعنى أي الوجوه لك؟ وهي مقاربة لأين وكيف في المعنى، ولذلك تداخلت معانيها، فمعنى "أنى" من أي الوجوه أتيتم نساءكم فهو جائز. وبناءً على ذلك يجوز أن تؤتى المرأة بطريق تحقق الإنجاب من غير الطريق الطبيعي المعروف، لا سيما كلمة "أنى" تعنى كيف وأين في نفس الوقت، وهذه الكيفية مباحة ضمناً وهي إدخال المني إلى رحم المرأة بالطريق الطبيعي، ولا يوجد في الآية تحديد أن يكون الإتيان الاستيلاء بالطريق الفطري فقط، ويؤيد ذلك معنى كلمة "فأتوا" فهي لا تعني فجامعوا فحسب؛ ففي مختار الصحاح (وأتاه إيتاء: أعطاه) فيكون المعنى بالإضافة إلى جامعوا: أعطوا حرثكم بذركم، والإعطاء يكون إما مباشرة أو غير مباشرة بواسطة.

وبالنظر إلى الآراء الفقهية ومدى حجة الرأي القائل بالجواز وقوته، يتبين أن التلقيح الاصطناعي، جائز شرعاً، سواء أكان داخلياً أم خارجياً، إذا كان بين الزوجين حال قيام الزوجية ودون التدخل من طريق ثالث؛ لأنه تعالى هو الخالق في كل حال، سواء أكان ذلك في أنبوب أو ما هو أغرب منه، والحديث الشريف أشار إلى ذلك حين سأل رجل النبي ﷺ عن العزل، فقال صلى الله عليه وسلم: "لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولداً" (فتح الباري 10/6212)، والمعالجة للمني هي ضرب من ضروب التداوي المشروع عند إجرائه حسب المبادئ والشروط، والإسلام صالح لكل زمان فلم يمنع أمته من

الاستفادة من التجارب العلمية في مجالات الحياة، بل حث على اقتباس النافع منها، وفي الأثر: "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى بها" (السنن الكبرى للبيهقي، حديث رقم (316)).

المبحث الثالث: الشروط الفقهية لتلقيح الصناعي

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد أجازت بعض وسائل الإنجاب الصناعي، فإنها لم تترك الأمر دون تقييد، فوضعت له ضوابط وشروطاً لا بد من مراعاتها عند اللجوء إلى هذه الوسائل، حرصاً على سلامة الأسرة، ومن الضوابط: أن يكون التلقيح بين الزوجين؛ لأنه الأسلوب الذي اختاره الله تعالى للتوالد وبقاء النسل الإنساني وتكاثره إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو شرط لشرعية التلقيح ووسيلة للعلاج من العقم، إلا أن التصور الذي نشأ حول التلقيح قد تغير في كثير من الدول الغربية والآسيوية؛ لأنه لم يعد مقتصراً على الزوجين وإنما صار يستخدم بين الأشخاص الذين لا تربطهم علاقة زوجية، ولكنهم يعيشون معاً في علاقة غير شرعية والحصول على ولد، وهذا أمر لا تقره الشريعة، قال صلى الله عليه وسلم: "أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له، ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني" (صحيح البخاري، باب النكاح، باب الترغيب في النكاح، 5961/10)، والإنجاب من غير زوج يستدعي التلقيح بنطفة "رجل غريب" وهذا محرم وهو كالزنا، ولذلك تكمن أهمية الزواج في المجتمع من الناحية الأخلاقية والاجتماعية؛ لأنه الوسيلة الشرعية لهذه المسألة.

ففي إطار الزواج الشرعي يجد الطفل عند ولادته أبوين يستقبلانه لتربيته ورعايته، والتلقيح في غير إطار الزوجية لا يجوز شرعاً؛ لأن تلقيح امرأة بنطفة رجل لا تجمعها به علاقة زوجية يُعدّ في حكم الزنا، فضلاً عما يؤدي إليه من اختلاط الانساب وجعل الأب أو وجوده، ولذلك فالزواج الشرعي يُعدّ شرطاً أساسياً لشرعية التلقيح الصناعي بجميع أشكاله، ويجب أن يكون لضرورة داعية إليه بين الزوجين، وتتحدّد الضرورة بوجود عذر مرضي لدى الزوجين أو أحدهما لا تسمح بإتمام الحمل بالطريق الطبيعي، كانسداد قناتي فالوب لدى المرأة أو عدم القدرة على الانتصاب والإيلاج من الزوج رغم أن ماء صالح للإخصاب (زهرة، 2008م، ص37) وأن يكون التلقيح برضا الزوجين، فالولد الذي سيأتي سوف يحمل اسم أبيه، ومن ثم يتوجب رضاها صراحة قبل إجراء العملية؛ لأن الأبوة والأمومة مسألة اختيارية وليست إجبارية، ومصالحة الطفل تقتضي رضا الزوجين، وقد يلجأ أحدهما أو كلاهما إلى إنكار نسب الطفل، ولذلك تقتضي الإجراءات الطبية موافقة الزوجين، فمعظم المراكز الطبية المتخصصة تشترط موافقة الزوجين موافقة صريحة

(زهرة، 2008م، ص37 ومابعدها) وأن يتم التلقيح بينهما حال قيام العلاقة الزوجية، والإنجاب الصناعي لا يختلف عن الإنجاب الطبيعي سوى في الوسيلة.

ولمّا كان الحمل الطبيعي يستحيل الحدوث إلا من خلال قيام الحياة الزوجية، فكذلك الحمل عن طريق التلقيح الصناعي يجب أن يحدث أثناء قيام الزوجية بين الزوجين، فإذا ما انتهت الحياة الزوجية بأي سبب فلا يجوز تلقيح البويضة بنطفة الرجل لانقطاع العلاقة الزوجية فيما بينهما، سواء أكان طبيعياً أم صناعياً (زهرة، 2008م، ص37 ومابعدها)، إضافة إلى وجود بعض من حالات العقم لا يمكن علاجها إلا بالتلقيح الصناعي للحصول على الولد، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تتم العملية في ظروف مأمونة، بيد متخصصين ثقات لمنع اختلاط النطف والبويضات لكي لا تتعرض إلى التبدل، واختلاط الأنساب بتعريضها إلى الطعن والنفي، وأن يكون الطبيب من أهل الاختصاص الموثوق به في دينه وعمله وإتباعه النظام الفقهي في العلاج؛ لأن هذه العمليات تستلزم الكشف عن العورات المغلظة للإنسان، وعدم الخلوة بين المرأة والطبيب المعالج إذا كان رجلاً سداً للذرائع.

ذكر مجلس المجمع الإسلامي شروط الممارسة بقوله: "...ونظراً لما في التلقيح الصناعي بوجه عام من ملابسات ومن احتمال اختلاط النطف أو اللقائح في أوعية الاختبار ولا سيما إذا كثرت ممارسته وشاعت، فإن مجلس المجمع الفقهي ينصح الحريصين على دينهم ألا يلجأوا إلى ممارسته إلا في حالة الضرورة القصوى، وبمنتهى الاحتياط والحذر من اختلاط النطف أو اللقائح..." (قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من دورته الأولى 1398 إلى دورته الثامنة 1405 هـ، ص156).

المبحث الرابع: مخاطر التلقيح الصناعي

إن لهذا الإنجاز العلمي آثار إيجابية كبيرة، ولهذا شرعناها الفقه الإسلامي ووضع لها قيوداً عامة تنطلق من قاعدة فقهية شهيرة "أينما تكون المصلحة فثم وجه الله"، ففي الإنجاب مصلحة كبيرة يحق للناس أن يلجأوا إلى أي طريق لا يتعارض مع الشريعة لأجل الوصول إلى هذه الغاية النبيلة.

وبالنظر إلى تطور التلقيح الصناعي وانتشاره الداخلي والخارجي في العالم ما جعله يواجه جملة من المشاكل الأخلاقية والاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار الأمراض الوراثية والوبائية "Genetic and infectious diseases"، ففي عام 1985م نقلت صحيفة الشرق الأوسط أن التلقيح الصناعي ينقل المرض المسبب لفقدان المناعة، وهذا ما اعترف به أحد

مستشفيات أستراليا، وذكر أن أربعة من النساء اللاتي لُقحن صناعياً بحيوانات منوية من مانحين ربما تلقين فيروس فقدان المناعة (الإيدز) "HIV AIDS virus loss" أثناء تلقيحهن بماء مانح واحد فيعام 1982م؛ لأن ثلاث من النسوة حملن ووضعن وتبين أن المانح كان مصاباً بالإيدز (البار، 290/1).

كما أن التلقيح الصناعي يساعد على انتقال فيروس التهاب الكبد "Hepatitis B" بواسطة المني المستخدم؛ الأمر الذي يهدد استمرار صلات النسب، فهناك المتبرع بمنيه والمتبرعة بالبويضة والمتبرعون باللقحة الجاهزة، والمتبرعة برحمها أو البائعون لكل ماذكر، وهذا الأمر قد يفتح باب التناسل الذي لا ينضبط بأصل، ولا ينتمي إلى فصيلة أو جنس، ذكرت صحيفة (نيوزويك) الصادرة في أمريكا بتاريخ 18/3/1958م أنه يوجد ربع مليون طفل على الأقل لا يعرف لهم أب؛ لأنهم ولدوا نتيجة التلقيح بماء متبرع (البار، 290/1) والغريب أن بعض النساء تسعى إلى أن تُلقح بمني بعض الرجال المشهورين كالأذكىاء وغيرهم للتحكم في المميزات العقلية والفسولوجية "Features mental and physiological" والحصول على إنسان متفوق في مداركه "Superior human"، إلا أن هذا الأمر يبقى حالياً مقتصرًا على المجتمعات الثرية، وقد يؤدي إلى التفاوت الطبقي "Inequality" أو إلى عنصرية جديدة "New racist"؛ الأمر الذي جعل العلماء والفقهاء يدعون إلى ضرورة إخضاع هذه التقنيات للضوابط الشرعية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية.

فالبحث العلمي قد ينحرف عن مساره من تطوير الحاضر البشري بعلاجه للعقم إلى عملية تشويهه للخلق واختلاط الأنساب "Mixing of lineages"، والشريعة حرّمت هذا النوع من التلقيح؛ لأنه شبيهه بنكاح الاستبضاع في الجاهلية، ومن الشواهد التاريخية الالتجاء إلى الاستبضاع في حالة عقم الزوج، ما رواه (الميداني في مجمع الأمثال، ج 1، فقرة 32) أن الأفعى الجرهمي أتى أمه فسألها عن أبيه، فأخبرته أنها كانت تحت ملك كثير المال، وكان لا يولد له، قالت: فخفت أن يموت ولا وكّد له فيذهب الملك، فأمكنك من نفسي ابن عم له كان نازلاً عليه، وفي حديث عائشة رضی اللّٰه عنها قالت: "النكاح في الجاهلية على أنحاء: فنكاح الناس اليوم، ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها: أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، ويعتزلها زوجها ولا يمسه حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تيقن حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان النكاح نكاح الاستبضاع..." (صحيح البخاري، كتاب النكاح 6058/10 - 6059).

ونتيجة للمتغيرات والمستجدات التي ألمت بالإنسان في هذا العصر، شاعت تجارة المني وانتشار بنوك للتنظيف وأخرى للأجنة المجمدة، ومراكز تجارية يتم فيها المتاجرة بالأبضاع والأرحام بطرق مستحدثة، نتج عنها استئجار الأرحام " Leasing wombs " كشركة "ستوركس" في الولايات المتحدة الأمريكية؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار العديد من الأمراض الوراثية "Genetic diseases" التي يحملها الرجال ونقلها إلى الأجنة نتج عنها ولادة أطفال مشوهين، ففصل الحيوانات المنوية الذكرية وحقنها في رحم الزوجة يزيد من احتمال وصول الحيوانات المنوية الشاذة في تكوينها؛ لأن الاتصال الطبيعي فيه عوازل طبيعية تجعل الحيوانات الشاذة والمریضة تموت في الطريق ولا تصل إلى البويضة، وعدد قليل منها يصل إلى البويضة إذا حقن المني ولقحت به الزوجة تلقيحاً صناعياً، وقد ينجح أحدها في تخصيب البويضة، وربما يؤدي إلى الإجهاض "Abortion" أو ولادة مشوهة، وهذا ما يحدث عند فصل الحيوانات المنوية الذكرية عن الأنثوية، وقد ترتفع نسبة الحيوانات الشاذة وتزيد احتمالات الولادات المشوهة أو الإجهاض بسبب وجود خلل كروموسومي «Chromosomes»، إضافة إلى محاولات التحكم في جنس الجنين الذي يفتح الباب لاختيار الطفل المطلوب ذكراً أو أنثى، فعن طريق التلقيح الصناعي الخارجي يمكن فصل الحيوانات المنوية الذكرية عن الأنثوية، ومعرفة الصفات والمميزات التي تميز كل منهما عن الآخر، وتزداد نسبة احتمال الذكورة، وقد يكون سبباً مباشراً في الاضطراب "الديمجرافي" "Demographic population"، وطغيان جنس على آخر أو اختلال التعادل الكوني "Disruption of divine equalizer of the universe".

فالتوازن بين الجنسين ضرورة اجتماعية كفلها الله تعالى بالزواج، وانعدام التوازن فإنه يؤدي إلى صعوبة الزواج إذا طغت الذكورة أو انتشار الزنا إذا طغت الأنوثة، وهذا أمر تأباه الشرائع السماوية (زهرة 2008م ص83).

والتلقيح الصناعي قد يؤدي إلى زراعة الأعضاء التناسلية "Cultivation genital" ونقلها من شخص إلى آخر كزراعة الأعضاء التناسلية التي تساعد في الإنجاب أو زراعة مبيض امرأة في مبيض مصاب لامرأة أخرى أو زرع خصية "Testicle" لشخص عقيم أو زرع رحم لامرأة أخرى تلف رحمها، وكلها عناصر مهمة في تكوين الطفل، فالمبيض بزرقه قد يصبح قادراً على إنتاج البويضات، وقد تم زرع مبيض لأول مرة عندما تمكن عالم من نقل أحد المبيضين مع أنبوبة قناة فالوب من امرأة وزرعها في أختها التوأم، وبعد الحمل تكون البويضة بتكوينها الوراثي للأم المتبرعة والطفل مكون من أم أخرى غير التي تحمله،

وكذلك الخصية عندما تنتج الحيوانات المنوية، فالطفل يكون للرجل صاحب الخصية وليس لحاملها، والمرأة التي نُقل إليها الرحم، وهذا أمر حرّمته الشرائع السماوية. قال ﷺ: "إن الله جعل لكل داء دواء فتداووا ولا تداووا بحرام"، فالذرائع تأخذ حكم نتائجها، فإن كانت النتائج حراماً كانت الذرائع حراماً باعتبارها وسيلة لتحصيل الحرام، وهذا ما ينطبق على زراعة الخصية والمبيض، وهو محرم شرعاً. إضافة إلى العقد النفسية والمشاكل الاجتماعية التي تترتب على الزوجين والطفل والمتبرع، فإذا نُقحت المرأة بماء غير زوجها أو لقح ماء الزوج بويضة من غير زوجته تعرض كل منهما لعقد نفسية "Psychological issues"، لإحساسهما بعدم القدرة على الإنجاب أو الشعور بتدخل الغير في أدق الخصوصيات ومشاركتهما في الإنجاب، فضلاً عن فقد الشعور بالأبوة والأمومة تجاه الطفل الذي أنجبته زوجة من ماء غيره أو أنجبته غيرها من مائه، والشعور الذي سيلازم الزوج أو الزوجة عند التعرف على صاحب الحيوان المنوي أو صاحبة البويضة أو التي حملت، وقد تقام علاقات غير مشروعة بين أحد الزوجين والمتبرع، وكل ذلك يسهم في تحطيم البناء الأسري والمشاكل التي تلاحق الطفل مستقبلاً، وما لذلك من آثار وعقد نفسية وشكك وسعيه الدائم وراء الحقيقة، وحرمانه من عاطفة الأبوة والأمومة لنشأته بين غير والديه، والشريعة تمنع اللجوء إلى هذا النوع من التلقيح، وهو محرم شرعاً (إبار 1/296).

المبحث الخامس: التلقيح الصناعي وصوره (الداخلي والخارجي)

تعددت وسائل الإنجاب الصناعي بدءاً من التلقيح الداخلي بين الزوجين أو غيرها، مروراً بالتلقيح الخارجي بين الزوجين أو بتدخل الغير وانتهاءً بإجارة الأرحام، والتلقيح الصناعي الداخلي هو عملية طبية تُلقحبه المرأة عن طريق حقن السائل المنوي "Sperm injection" من زوجها أو غيره في المكان المناسب من المهبل، يستوي في ذلك أن تكون النطفة المستخدمة في التلقيح طازجة أو مجمدة، وانتقل هذا النوع من التلقيح ونتج عنه بنوك المنى والنطف، وتم الالتجاء إليه بسبب خمول الحيوانات المنوية للزوج أو نقصها بالشكل الطبيعي أو أن تكون الحيوانات المنوية عند الزوج أكثر من الحد الطبيعي أو عند صعوبة انتقال الحيوانات المنوية داخل الجهاز التناسلي "Reproductive system" عند المرأة أو أن الإفرازات المهبلية عندها شديدة الحموضة "Vaginal discharge severe acidity"، مما يسبب في قتل الحيوانات المنوية أو نتيجة للضعف الجنسي عند أحد الزوجين أو أن يكون بالمرأة بعض الأمراض المهبلية أو التهابات مستمرة وحالات أخرى غير معروفة للزوجين، وتتم هذه العملية بحقن الحيوان المنوي داخل الرحم أو المهبل بحسب حالة الزوجة (إبار 1/31)، وله صور متعدّدة

وقد يتم بين الزوجين أو بين أجنبي، وهذا يتطلب بيان كل صورة من صور التلقيح الداخلي، ففي الصورة الأولى: يتم التلقيح بين الزوجين بأخذ البويضة من المرأة والحيوان المنوي من الرجل، ويتم التلقيح عن طريق المعاشرة الزوجية، الهدف منه التلقيح بقصد التداوي أو العلاج، وهو أخذ النطفة الذكرية من رجل متزوج تُلقح بها زوجته حتى تلتقي النطفة النقاء طبيعياً بالبويضة التي يفرزها مبيض الزوجة، فبعد التلقيح يتم العلق، ويتم اللجوء إليها عند وجود سبب يدعو إلى التلقيح الاصناعي، وفق الشروط الشرعية أثناء العملية، وهي جائزة شرعاً (قرار رقم 5 لسنة 1405 هـ مجلس الفقه الإسلامي 336/1).

والمجمع الفقهي أقر هذا النوع بقوله: إن الأسلوب الذي تؤخذ فيه النطفة الذكرية من رجل متزوج، ثم تحقن في رحم الزوجة نفسها، هو أسلوب جائز شرعاً بالشروط الأنفة الذكر، بعد أن تثبت حاجة المرأة إلى هذه العملية لأجل الحمل، وقد يكون التلقيح بين الزوجين بقصد السيطرة على نوع الجنين؛ لأن العلماء تمكنوا مؤخراً من فصل الحيوانات المنوية بحسب الطلب، ثم الحقن في الجهاز التناسلي للزوجة (السنباطي 2000م ص 73).

الصورة الثانية: وهي التي يتم فيها التلقيح بحيوانات الزوج المنوية بعد الوفاة أو الطلاق قبل انتهاء العدة أو بعدها، بأخذ الحيوانات المنوية من الرجل أثناء الحياة الزوجية قبل الوفاة أو الطلاق ويحتفظ بها في بنوك المنى، وبعد الوفاة أو الطلاق تعمد الزوجة إلى استرجاع المنى وإجراء التلقيح ليتم لها الحمل، وقد تتم العملية بعد انتهاء المدّة، وهذا غير جائز شرعاً؛ لأنه بموت الزوجة انتهت الزوجية.

الأسلوب الثاني: وهو الذي يتم فيه التلقيح الداخلي بين غير الزوجين، وهي الحالة التي يتم فيها التلقيح بين رجل وامرأة لا تربطهما علاقة شرعية، وهذه العملية وإن كانت غير مشروعة في الشريعة الإسلامية ولكنها واقعة، ولها صور كثيرة، منها: التبرع بالنطفة المذكورة أو أخذ مقابل عنها، ويتم الالتجاء إليها عندما يكون الزوج مسؤولاً فيها عن عدم الإخصاب وانعدام وجود حيوانات منوية في مائه، فتلجأ الزوجة إلى الاستعانة بماء رجل غريب فتحمل، أو حقن ماء الزوج في امرأة أخرى غير الزوجة فتحمل، وبعد الولادة تتنازل عن الطفل لمن يدفع الثمن وهو الزوج، وقد يكون مصدر الحيوانات المنوية معلوماً أو مجهولاً، ولن يكون ذلك بواسطة ما يعرف "ببنك المنى" من مانح بمقابل أو بغير مقابل، وهذه الحالة محرمة شرعاً، سواءً أكان المتبرع معلوماً أو مجهولاً؛ لأنه أجنبي للمرأة ولا علاقة شرعية تربطهما، وكذلك التبرع بالبويضة الموثقة أو أخذ المقابل عنها، وهذه الحالة لا تكون إلا إذا كانت الزوجة هي المسؤولة عن عدم الإنجاب، فإذا كان مبيضها به مرض

أو مستأصلاً ورحمها سليم وقابل للعلوق، ففي هذه الحالة يحقن ماء الرجل في الجهاز التناسلي إن كان سليماً لامرأة أخرى غير زوجته، بواسطة التلقيح الداخلي في وقت الإباض. وأمّا إذا كان الرجل قادراً على الإنجاب، فإنه يتم في هذه الحالة تلقيح بويضة امرأة ما بمنى رجل غريب عنها، وفي اليوم الخامس يجرى غسيل للرحم، وإذا تم العثور على البويضة الملقحة تغرز في رحم الزوجة العاقر، ويستخدم ذلك عندما يكون الزوجان عقيمين (البار، 1/ 304). ورحم الزوجة سليم يمكنه تقبل اللقيحة، وهي محرمة شرعاً. وأمّا التبوع بالرحم عند فرضية سلامة مبيض الزوجة ولكن به مرض يحول دون الحمل، ففي هذه الحالة إمّا أن يكون الزوج سليماً وإمّا أن يكون العكس، فإن كان سليماً يتم التلقيح بين الزوجين داخلياً، سواء طبيعياً أو صناعياً حتى يتم العثور على البويضة الملقحة، وتزرع في رحم المتبرعة برحمها، وأمّا إن كان الزوج غير سليم يلجأ إلى التلقيح الطبي المساعد الداخلي عن طريق منى أجنبي، وهو محرم شرعاً.

المبحث السادس: الحكم الشرعي للتلقيح الصناعي وأراء العلماء فيه

بالنظر إلى الحكم الشرعي لهذه الصور التي يتم بها التلقيح، يتبين أن الصورة الأولى التي تتم بين الزوجين حال قيام الزوجية، جائزة شرعاً وفقاً للشروط والضوابط الشرعية؛ لأنها تمت بين رجل وامرأة تربطهما علاقة شرعية، وأمّا الصورة التي تتم بعد انتهاء العلاقة الزوجية سواء بالوفاة أو الطلاق أو الرحم البديل "Alternative uterus" فإنها غير جائزة شرعاً، وكذلك الصورة التي يتم فيها تلقيح الزوجة بمنى رجل غريب بكل أشكالها، فهي محرمة شرعاً لما يترتب عليها من اختلاط الأنساب، والإسلام حرم التبني والتلقيح الصناعي بغير ماء الزوج يكون جرمًا أشد من التبني، ففي التبني ينسب الشخص إلى نفسه ولدًا يعرف أنه ليس من صلبه ليصبح أحد أبنائه زورا له ما للأبناء، والإسلام حرّمه وعدّه جريمة.

وأمّا في التلقيح الصناعي من أجنبي فإنه جمع بين جريمتين: الأولى جريمة التبني بإدخال عنصر غريب في النسب، والثانية جريمة التقاؤهما مع ماء الزنا بإدخال ماء رجل أجنبي في امرأة غريبة عليه، وهو محرم شرعاً. (قرار رقم 5 لسنة 1405 هـ لمجلس الفقه الإسلامي ص 142)، ووجه الاستدلال على بطلان هذه الصورة حديث النبي ﷺ، قال: "أيما امرأة أدخلت على قوم نسباً، ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين"

(سنن الدارمي كتاب النكاح 204/2)؛ لأن المرأة بعملها هذا أدخلت نسباً جديداً على قومها ليس منهم، وهو من رجل غريب يجب أن ينسب إلى والده، ولما كان لا يصح أن ينسب إلى الزوج؛ لأنه ليس من صلبه ولا يصح أن ينسب إلى والده الحقيقي صاحب الحيوان المنوي، لانعدام العلاقة الشرعية بالمرأة فإنه يعامل بذلك يعامل معاملته ابن الزنا، وهذا محرم شرعاً. قال تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لَأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 221) أي نِسَاؤُكُمْ أزواجكم، فعندما يُلقح الرجل امرأة غريبة عنه يكون قد وضع بذرتة في رحم غير زوجته ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ والتقيّد يقصد به إتيان الزوجات فحسب، ومفهوم المخالفة في الآية توضح أن ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ ونساء غيركم لسن حرثاً لكم.

ووجه الاستدلال على حرمة تلقيح المرأة بماء رجل غريب هو حديث نكاح الاستبضاع الذي كان شائعاً في الجاهلية، فنكاح الاستبضاع يشبه التلقيح الصناعي حالياً، إلا أن الأول كان يتم باللقاء الطبيعي بين الرجل الأجنبي والمرأة، والثاني يتم بواسطة حقن نطفة الرجل الغريب المأخوذة من بنوك النطف، وبما أن الإسلام حرم الأول وألغاه نصاً، فكذلك الثاني محرم قياساً، وبهذا يتبين أن الصورة الأولى التي تتم بين الزوجين في عملية التلقيح الصناعي الداخلي، جائزة شرعاً، وما عداها محرمة شرعاً.

وفي التلقيح الصناعي الخارجي يتم سحب البويضة عند نضجها من المبيض وتعريضها للحيوانات المنوية في محضن خاص "Incubator" له من الظروف الملائمة لحياة النطفة الإنسانية، وبعد تحقق الإخصاب وحدوث الانقسام الخلوي للنطفة "Spermcell division" تعاد إلى رحم الأم أو رحم امرأة أخرى بعد يوم أو يومين من وجودها خارج الرحم، وتتم هذه العملية عندما تسحب البويضات عند خروجها من الرحم بعد حقن الزوجة بهرمونات معينة لتنشيط المبايض خلال فترة تمتد من عشرة إلى خمسة عشرة يوماً بحسب الاستجابة، وقد تعطى المرأة أدوية لزيادة عدد البويضات في الدورة الشهرية، وعند وقت الإباض يتم سحب البويضة بمساعدة الموجات فوق الصوتية أو بمنظار البطن "Laparoscope" مع مراعاة توقيت الإباض توقيتاً دقيقاً، وبعد سحب البويضات من المرأة يجمع في نفس الوقت المنى من الزوج لاختيار الجينات ليتم التلقيح وتبقى البويضة الملقحة في حضانه لها ظروف فيزيائية وبيولوجية مماثلة لظروف الرحم البشري لمدة تمتد إلى ثلاثين ساعة لكي تتم الانقسامات الخلوية وتصل إلى مرحلة تسمى في علم الأجنة "التوتة"، ثم تعاد إلى رحم الأم بعد فترة تتراوح ما بين يومين أو ثلاثة أيام من تكون الجنين، لتنمو فيه نمواً طبيعياً إذا أراد الله تعالى لها ذلك (زهرة 2008م ص7577).

وللتلقيح الصناعي الخارجي صور متعدّدة Multiple images.

الأولى: التلقيح الخارجي بين الزوجين "External fertilization between spouses" ويتمثل في حالات أخذ نطفة الزوج وبويضة الزوجة وتلقيحها في وعاء به السائل اللازم للنمو، وبعد الانقسام تعاد اللقيحة إلى رحم الزوجة، وتتم عند سلامة رحم ومبايض المرأة، إلا أنها تعاني من مرض في قناتي فالوب أو المهبل أو عنق الرحم، أو ندرة الحيوانات المنوية عند الرجل، وغيرها من الأسباب التي تمنع الحمل، وهي جائزة شرعاً إذا توافرت فيها الضوابط الشرعية، وكذلك تؤخذ بويضة الزوجة ونطفة الزوج وتلقيحها في وعاء، ثم إعادة اللقيحة إلى رحم الزوجة بعد انتهاء العلاقة الزوجية بالوفاة أو الطلاق، وهي صورة محرّمة شرعاً؛ لأنه بالوفاة أو الطلاق انتهت الزوجية.

والثانية: وهي التي يتم فيها التلقيح بواسطة تدخل عنصر أجنبي بين الزوجين "Pollinated by foreign interference element between spouses"، وهو العنصر الثالث بين الزوجين سواء بالنطفة الذكرية أو الأنثوية أو بالرحم وتتم بتلقيح بويضة الزوجة خارجياً، ثم زرعها في رحم زوجته الأخرى، ويلجأ إليها عندما يكون للزوجة الأولى مبيض سليم مع وجود عيوب خلّقية في الرحم تمنع الحمل، فتقوم الزوجة الثانية بعملية الحمل بعد أن تلقح البويضة خارجياً، وهذا محرّم شرعاً.

والحالة الثانية: تلقيح بويضة امرأة أجنبية بمنى الزوج وتزرع اللقيحة في رحم الزوجة، ويستعمل هذا الأسلوب عند انعدام المبايض بسبب مرض أو عملية جراحية شريطة أن يكون الرحم سليماً، وأن يكون الزوج سليماً وحيواناته المنوية نشطة، وفي هذه الحالة تؤخذ بويضة امرأة أجنبية (مانحة) "Donator" بأجر أو بغير أجر وتلقح بمنى الزوج، ثم تؤخذ البويضة الملقحة وتوضع في رحم الزوجة لتحملها، والعنصر الأجنبي في هذه الحالة بويضة المرأة المتبرعة؛ لأن الشطر الأول بيولوجيا من منى الزوج، وهذه محرمة شرعاً.

والحالة الثالثة: تلقيح بويضة الزوجة بمنى الزوج خارجياً، ثم زرعها في رحم امرأة أجنبية عندما يكون رحم المرأة به مرض أو عيب خلّقي يمنع من الحمل مع سلامة المبايض، وفي هذه الحالة تؤخذ البويضة من الزوجة وتلقح بماء زوجها، ثم تزرع في رحم المرأة الأجنبية المتبرعة على أن يرد الطفل لصاحبي البويضة المخصبة بعد ولادته، والعنصر الأجنبي في هذه الحالة هو رحم المرأة الأجنبية، ويسمى بالرحم البديل الذي يحمل البويضة الملقحة بمقابل أو بالتبرع، وهي محرمة شرعاً.

والحالة الرابعة: تلقيح بويضة امرأة أجنبية بمني رجل أجنبي خارجياً، ثم زرعها في رحم امرأة أجنبية، وهذه الصورة لا علاقة بين أطرافها صاحبة البويضة وصاحب الحيوان المنوي وصاحبة الرحم، وهي الحالة التي يتم فيها اللجوء إلى بنوك النطف، ثم زرعها في رحم من قامت بشرائها أو لحساب الزوجين العقيمين، وتقوم بالحمل متبرعة برحمها، وبهذا اشترك في الجنين أكثر من طرفين، وهم صاحبة البويضة وصاحبة الرحم والمرأة أو الزوجان اللذان دفعا الثمن لصاحب الحيوان المنوي، وزوج المرأة صاحبة البويضة، والأب زوج المرأة الحامل وكلهم عناصر أجنبية، تسمى بالرحم الجماعي "Collective uterus"، وأول من طُبق عليه هذا النوع امرأة إيطالية حملت بجنينين كل منهما من أب وأم مختلفين، تم التمييز بينهما عند الولادة بتحليل "Genetic traits" الحاملة للصفات الوراثية، وهذه الصورة محرمة شرعاً؛ لأن جميع الأطراف لا تربطهم علاقة شرعية (زهرة 2008م ص75).

والحالة الخامسة: تلقيح بويضة الزوجة بمني رجل أجنبي خارجياً، ثم زرعها في رحم الزوجة عند عقم الزوج، وهي الحالة التي تؤخذ فيها بويضة الزوجة وتلقيحها بمني رجل أجنبي خارجياً، ثم إعادة النطفة الملقحة إلى رحم الزوجة السليم، والعنصر الأجنبي في هذه الحالة هو شطر الولد بيولوجياً، وهو الحيوان المنوي المأخوذ من غير الزوج، وهي محرمة شرعاً؛ لأن المتبرع بالحيوان المنوي لا تربطه علاقة شرعية بالزوجة (اسنباطي 2000م ص87).

والحالة السادسة: تلقيح بويضة امرأة أجنبية بمني الزوج خارجياً، ثم زرعها في رحم المرأة صاحبة البويضة عند سلامة الزوج والزوجة عقيمة بسبب مرض في المبايض والرحم، فيؤخذ مني الزوج ويلقح به بويضة امرأة أجنبية غير زوجته، وتزرع البويضة في رحم المتبرعة بالبويضة فتحمل الجنين، وبعد الولادة يسلم إلى المرأة زوجة صاحب المني، والعنصر الأجنبي في هذه الحالة بويضة المرأة المتبرعة شطر الولد بيولوجياً والرحم من المرأة المتبرعة وهما عنصران أجنبيان، وهذه الحالة محرمة شرعاً، لانعدام العلاقة الشرعية.

الحالة السابعة: وهي تلقيح بويضة الزوجة بمني رجل أجنبي خارجياً، ثم زرعها في امرأة أجنبية عند مرض الزوج والزوجة سليمة المبايض، إلا أن رحمها قد أزيل بعملية جراحية "Hysterectomy" أو أن به عيوباً خلقية لا تستطيع الحمل، وعندها تؤخذ بويضة الزوجة وتلقح بمني رجل أجنبي خارجياً، ثم يعاد زرعها في رحم امرأة أجنبية وتسمى بالرحم المستعار، فإذا تم الحمل وولدت تتنازل عن الطفل إلى صاحبة البويضة بمقابل، والعنصر الأجنبي هو مني الرجل الأجنبي، وهي محرمة شرعاً؛ لأن صاحبة الرحم لا تربطها علاقة شرعية بالرجل صاحب المني. والحالة الأخيرة: تلقيح بويضة امرأة أجنبية

بمني رجل أجنبي خارجياً، ثم إعادتها إلى رحم الزوجة عند عقم الزوجين، ولكن رحم الزوجة سليم، فتؤخذ بويضة امرأة أجنبية وتُلقح بماء رجل أجنبي وتزرع في رحم الزوجة العقيم لتنمو نمواً طبيعياً في داخله، والعنصر الأجنبي في هذه الحالة هو الحيوان المنوي شطر الولد بيولوجياً والبويضة هي الشطر الآخر، وهي محرمة شرعاً لانعدام الرابطة الشرعية بين الأم الحامل وصاحبي البويضة الملقحة (السنباطي 2000م ص 88-87).

الخاتمة:

نخلص إلى أن حكم التلقيح الصناعي بنوعيه الداخلي والخارجي إذا كان بين الزوجين، جائز شرعاً وبحسب الضوابط الشرعية التي شرعت لهذه المسألة مع أخذ الاحتياطات والتأكيد من أن العملية لن تحيد عن مساعدة الزوجين في الإنجاب بالطريق الشرعي؛ كما في الصورة الأولى من صور التلقيح الصناعي الخارجي بين الزوجين التي أجمع الفقهاء على جوازها إذا تمت للضرورة، وهي علاج العقم عند انعدام الطريق الآخر للعلاج، شريطة أخذ الاحتياطات اللازمة وعدم اختلاط النطف، وإذا ثبت أن البويضة من الزوجة والمني من الزوج وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم الزوجة، ثم أعيدت البويضة الملقحة إلى رحم الزوجة دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر، وكانت الضرورة داعية لهذا الإجراء بعد نصح الطبيب بأن الزوجة لا يمكنها الحمل إلا بهذه الطريقة، ولم تستبدل الأنبوبة التي تم فيها حضن البويضة ومني الزوجين بعد التلقيح، وإذا تحقق كل ذلك كان الإجراء المسؤول عنه في هذه الحالة جائزاً شرعاً، وقد يصبح العلاج واجباً وهذه الحالة تُعدّ من باب التداوي، والتداوي بغير المحرم جائز شرعاً، وقد يكون واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج مانع الحمل في أحد من الزوجين أو كليهما.

وبذلك فإن هذه الصورة جائزة شرعاً بحسب الضوابط الشرعية التي تم سردها وتناولها، وأمّا في حالة تدخل أي عنصر أجنبي بين الزوجين، سواء أكان بالحيوان المنوي أو بالبويضة والرحم أو بالرحم فقط وغيرها من أنواع التدخل من غير الزوجين في الإنجاب، فإن هذه الصورة محرمة شرعاً، والمجمع الفقهي الإسلامي أفتى بتحريم هذه الصور، وذكر الأساليب الأخرى للتلقيح الصناعي الداخلي والخارجي، فجميعها محرمة في الشرع الإسلامي، ولا مجال لإباحة أي حالة منها؛ لأن البذرتين الذكورية والأنثوية فيها ليستا من زوجين، أو لأن المتطوعة بالحمل هي أجنبية عن الزوجين مصدر البذرتين، ولذلك أجمع الفقهاء على تحريم هذه الصور من التلقيح الصناعي.

وأما التلقيح الصناعي بين الزوجين فهو جائز شرعاً، وإذا كان بين الرجل وبويضة امرأة

أجنبية، فهذا غير جائز ومحرم شرعاً، ولذلك لا بد من التقيد بالزوجة صاحبة البويضة، فلا يجوز إلقاء النطفة في غيرها، سواء بالمباشرة الجنسية أو بالتلقيح الصناعي. ولهذا أرى ضرورة مواصلة البحث والدراسة لنشر الوعي بين الناس من حيث كون هذه العملية مأمونة شرعاً، وأنها سبيل مشروع للحصول على الذرية دون خوف أو خجل من المجتمع طالما اتبعت الشروط الفقهية.

المصادر والمراجع

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر بن محمد بن إبراهيم غانم، دار الاندلس الخضراء - دار ابن حزم - الطبعة الأولى 2001م.
- 3 - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، السيد محمود عبد الرحيم مهران، الطبعة الأولى 2002م.
- 4 - الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة 1987م.
- 5 - الإنجاب الصناعي أحكامه الشرعية وحدوده القانونية، محمد المرسي زهرة، دار النهضة العربية القاهرة 2008م.
- 6 - بنوك النطف والأجنة، عطا عبد المعطي السنباطي، دار النهضة العربية - القاهرة 2000م.
- 7 - تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - ت 310 هـ - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية 1992م.
- 8 - الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي، محمد سلام مدكور، الطبعة الأولى 1969م.
- 9 - حاشية خاتمة المحققين، بجيرمي علي الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1967م.
- 10 - حاشية الخرخشي، للإمام محمد بن عبد الله بن علي الخرخشي المالكي ت 1101 هـ على مختصر سيدي خليل للإمام خليل بن إسحاق موسى المالكي وبأسفله حاشية الشيخ علي بن محمد العدوي ضبطه الشيخ زكريا عميرات - دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1997م.
- 11 - حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعماني، لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر بيروت، ط 2، 1966م.
- 12 - سنن الدارمي، للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي 181 - 255 هـ 40- تحقيق فواز أحمد زمولي وخالد السبع العلمي، دار الريان للتراث القاهرة، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى 1987م.
- 13 - السنن الكبرى للبيهقي للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت 458هـ، دار المعرفة - بيروت 1992م.
- 14 - شرح منتهى الأخبار، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مكتبة التراث، القاهرة.
- 15 - الشرح الكبير على متن المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين وشمس الدين بن

- قدامة، طبعة جديدة ومنقحة، دار الفكر بيروت 1994م.
- 16 - الشرح الكبير، للشيخ شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات العلامة المحقق محمد عليش، دار إحياء الكتب العربية بيروت.
- 17 - صحيح البخاري، فتح الباري، للإمام البخاري، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1989م.
- 18 - الطبيب المسلم بين أحكام القانون الوضعي وأحكام الشريعة الإسلامية، محمد عبد الجواد، العدد الرابع، أعمال المؤتمر العالمي الرابع عن الطب الإسلامي، دور الطبيب ومسؤولياته، الكويت 1986م.
- 19 - الفتاوى، محمد متولي الشعراوي، أعده وقدم له وعلق عليه د. السيد الحميلي.
- 20 - الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المجلد التاسع، مجموعة من العلماء - القاهرة 1983م.
- 21 - قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من دورته الأولى 1398 إلى دورته الثامنة 1405هـ.
- 22 - القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجبل - بيروت.
- 23 - لسان العرب، لأبن منظور، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار المعارف 1979م.
- 24 - مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مجلة دورية تصدر عن إدارة البحوث العامة والإفتاء - الرياض.
- 25 - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.
- 26 - مجلة دراسات قانونية، المجلد الثالث، كلية الحقوق، جامعة بنغازي.
- 27 - مجلة روح القولين، مجلة علمية تصدر عن أعضاء هيئة التدريس - كلية الحقوق جامعة طنطا.
- 28 - مجلة الوعي الإسلامي - مجلة إسلامية شهرية - تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.
- 29 - مجلة مجمع الفقهي الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة - مجلة نصف سنوية.
- 30 - مختار الصحاح، للإمام بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مطبعة الحلبي بالقاهرة 1994م.
- 31 - المسائل الطبية المستجدة، محمد عبد الجواد حجازي، المجلد الأول، إصدارات الحكمة بريطانيا، ط 1، 2001م.
- 32 - المسؤولية الجنائية للأطباء، محمد أسامة قائد، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة 1983م.
- 33 - مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مكتبة الهلال، بيروت، 1983م.